

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.789

13 March 1998

ARABIC

Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والثمانين بعد السبعمئة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الجمعة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨، الساعة ١٨/٤٠

الرئيس: السيد هوفر (سويسرا)

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): الآن تفتتح الجلسة العامة ٧٨٩ لمؤتمر نزع السلاح.

بالرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها جميع الوفود في الأسابيع القليلة الماضية لتمكين المؤتمر من البدء في أعماله الموضوعية، ما زلنا عاجزين عن الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عملنا. ومع ذلك، أعتقد أنه يمكنني القول إننا استطعنا تحديد الخطوط العريضة لحل سياسي وسط يتعين أن يكون موضوعاً لمشاورات مقبلة من أجل الوصول إلى اتفاق نهائي. إن النصوص المختلفة لمشروع المقرر بشأن برنامج عملنا التي اشتركنا جميعاً في إعدادها مهمة في الأسابيع القليلة الماضية ما زالت تمثل في نظري أساساً سياسياً متيناً يجب علينا بذل قصارنا لكي نحافظ عليه، لأنها تستند إلى توازن عادل بين المصالح والأولويات من جميع الجوانب. ومن ثم، ينبغي أن تستمر جهودنا الجماعية للمحافظة على ما أنجزناه ولتعميق حوارنا من أجل التغلب على العقبات النهائية التي ما زالت في طريقنا. وبالتالي أحث المؤتمر على الاستفادة من القوة الدافعة التي نشأت منذ بداية دورتنا لدعم مجالات الاتفاق التي لوحظت حتى الآن ولمحاولة الوصول إلى حلول للنقاط التي ما زالت معلقة.

هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة في هذه المرحلة؟ الكلمة الآن لممثل المغرب، السفير بن جلون - تويمي.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، لا أريد أن تنتهي ولايتكم دون أن أشكركم على العمل الذي أنجزتموه. وأعتقد أننا قلنا جميعاً في الاجتماع غير الرسمي كم نقدر الوضوح والشفافية اللذين أدركتهما أعمال المؤتمر خلال ولايتكم، وأود أن يسجل ذلك في المحضر النهائي لهذه الجلسة. وأعتقد أنكم حركتم الأمور إلى الأمام ونحن نعرف الآن على نحو أفضل مواقف بعضنا البعض. لقد خطونا خطوة إيجابية وإن لم نستطع بعد اعتماد برنامج عمل. أرجو أن تتقبلوا شكري بالنيابة عن كثير من زملائي.

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل المغرب. هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة؟ لا يبدو ذلك.

كما تعرفون، فإن ممثل تركيا، السفير أولوسيفك، على وشك أن يغادر جنيف، حيث استدعته حكومته لمهام أخرى هامة. لقد كان أول ممثل لبلده في هذا المؤتمر بعد قبولها عضواً كامل العضوية. وخلال هذه الفترة، قام بتمثيل حكومته والدفاع عن مواقفها فيما يتعلق بالمواضيع التي جرى مناقشتها في المؤتمر بقدرة وكفاءة دبلوماسية يعترف بهما الجميع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى إسهامه كمنسق للمجموعة الغربية من أجل الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر. وأود إذن، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب للسفير أولوسيفك ولأسرته عن أفضل تمنياتنا بالتوفيق والسعادة الشخصية. الكلمة الآن لممثل تركيا، السفير أولوسيفك.

السيد أولوسيفك (تركيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على الكلمات الطيبة التي قلتموها لتقديمي قبل منحي الكلمة. لقد قمت بإعداد هذا البيان الذي كان فيه، بسبب تناؤلي الشخصي، عبارات تهنئة حارة بمناسبة انتهاءكم اليوم من اعتماد مشروع مقرر بشأن برنامج العمل، كان يمكن أن يمثل

أيضاً نقطة تحول هامة في التاريخ الحديث لمؤتمر نزع السلاح. ولكن للأسف، لم يحدث بعد ظهر اليوم هذا التطور المرجو للغاية ولم تحدث نقطة التحول المتوقعة. ومن ثم، فإنني مجبر على تعديل بياني بناءً على ذلك. ومن ناحية أخرى، فإنني على يقين أن جميع الحاضرين هنا يتفقون معي على أنكم تستحقون أحر عبارات التقدير والتهنئة على كل ما فعلتم خلال رئاستكم. لقد قمتم فعلاً بأداء مهامكم كرئيس على نحو يستحق الإعجاب. وأيام قليلة من التأخير في قرارنا لن تُنقص أبداً من نجاحكم الشخصي.

وأنا أدرك مع الأسف أنه ليس من غير العادي فحسب، وإنما أيضاً من الغريب أن ممثلاً في مؤتمر نزع السلاح كان عليه الدور ليجلس في مقعد الرئاسة الذي ستحتله تركيا لأول مرة، يأخذ الكلمة ليقول وداعاً في هذه الساعة المتأخرة. ولكن كما قال ذات مرة دبلوماسي حكيم ذو خبرة: "إن حياة الدبلوماسي لها معارج كثيرة، وفي حياتنا ينبغي أن نكون مستعدين للمفاجآت". ولكني أود أن أضيف في نفس الوقت أن احساس بالحرمان، عوضه على نحو يبعث على الارتياح قرار حكومتي فيما يتعلق بوظيفتي الجديدة.

إنها مصادفة سعيدة أنني أنجزت مهامي كمنسق للمجموعة الغربية وأنتم تديرون الدفة سيدي الرئيس. وسأذكر ذلك دائماً باعتباره الانجاز الرئيسي في وظيفتي في هذه الهيئة الموقرة.

لقد كانت أول صلة لي مع هذا المحفل المتعدد الأطراف للحد من التسليح ونزع السلاح، وكذلك مع قاعة المجلس المهيبة، في أيار/مايو ١٩٦٩، بعد عشرة شهور من إبرام معاهدة عدم الانتشار. وفي تلك الأيام، في إطار إجراءات وأساليب عمل اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح، وخليفتها، مؤتمر لجنة نزع السلاح، كان متاح أحياناً للموظفين وللدول غير الأعضاء متابعة الجلسات العامة لكل من اللجنتين من شرفة القاعة.

وخلال فترة مهمتي الأولى في جنيف كسكرتير أول للبعثة التركية، أي، من أيار/مايو ١٩٦٩ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، شهدت قاعة المجلس هذه، بحوائطها الفارحة وزينتها التي تحمل طابع أوائل القرن العشرين، الاختتام الموفق في عام ١٩٧٠ للمفاوضات التي كانت جارية في مؤتمر لجنة نزع السلاح بشأن ما يسمى بمعاهدة قاع البحار، ومرة أخرى في عام ١٩٧١ بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٦٩، عندما جرى توسيع عضوية اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح رسمياً إلى ٢٦ دولة، وأصبحت بذلك مؤتمر لجنة نزع السلاح، كنت جالساً كالمعتاد في شرفة الجمهور وكنت أتمنى بالمشاعر البريئة لدبلوماسي صغير مليء بالانبهار والاعجاب بالحظ والشرف اللذين يحظى بهما الأعضاء الـ ٢٦، أن تصبح تركيا يوماً ما عضواً في هذا النادي الحصري وأن أصبح ممثلاً.

وبعد ٢٧ سنة أصبح أُملي حقيقة، فمع مقرر مؤتمر نزع السلاح في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتوسيع عضويته وقبول ٢٣ عضواً جديداً، أصبحت تركيا عضواً كاملاً في مؤتمر نزع السلاح في فترة تاريخية كان فيها المؤتمر في سبيله إلى الانتهاء من عمله بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي أضافها المؤتمر إلى قائمة إنجازاته الكبيرة وإنجازات الهيئات السابقة له. إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لم يكن تطوراً رئيسياً فحسب، ولكنه منح أيضاً شخصي المتواضع، بصفتي أول ممثل لتركيا في هذه الهيئة، الشرف العظيم للجلوس في نفس قاعة المجلس، التي كانت في أواخر الستينات وبداية السبعينات مسرحاً لنشاط نجوم لا تنسى، من بينهم أسماء مثل غارسيا روبليس من المكسيك، أورتيس دي روساس من الأرجنتين، جورج أنياتيف من كندا، الفا ميردال من السويد، كمال الدين أحمد من باكستان، وكذلك الرئيسان المشاركان

لمؤتمر لجنة نزع السلاح، جيمس ليونارد من الولايات المتحدة الأمريكية وروشين من الاتحاد السوفياتي آنذاك، الذين ما زالوا في ذاكرتي. وأنا أدرك تماماً أنه نتيجة لعضوية تركيا في مؤتمر نزع السلاح، كان لي حظ في الاشتراك في العمل مع أفضل العقول وأكفأ المواهب في المجتمع الدبلوماسي العالمي.

وبالرغم من الارتياح الشخصي العميق الذي تكون لدي من تمثيلي لحكومتني في مؤتمر نزع السلاح، لا بد أن أعترف بأنني لست مرتاحاً من الناحية المهنية، بل إنه يساورني شيء من خيبة الأمل.

لقد كنا نشير دائماً في بياناتنا إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة بشأن نزع السلاح. ومع ذلك، طوال الـ ٢١ شهراً التي اشتركت فيها في أعماله، لم أشهد أي مفاوضات تجري في مؤتمر نزع السلاح بشأن أي نوع من تدابير تحديد الأسلحة أو نزع السلاح منذ إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب. لقد أجبر هذا الوضع غير المرغوب بعض زملائنا على أن يلاحظوا، وبحق، أن هذا المؤتمر يمر بمرحلة مصيرية فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه. ولن أعترض على هذه الملاحظة. ولكنني أميل إلى وصف عدم قدرتنا على البدء في عمل ملموس باعتباره الحاجة إلى فترة من الراحة بعد المحصول الوفير الذي جنيته في آب/أغسطس ١٩٩٦. وإني على ثقة، سيدي الرئيس، أن عملاً جاداً ومستمرًا مثل عملنا، سيساعد على إعادة الخصوبة إلى التربة وإلى ظهور غلة وفيرة عن قريب.

إن مؤتمر نزع السلاح مكان يختلف تماماً اليوم، من نواح عديدة، عما كان عليه الحال منذ ٢٩ سنة مضت عندما كنت معتاداً مشاهدة عمل الهيئات السابقة له من شرفة الجمهور. لقد انتهت الحرب الباردة، التي شكلت في ظلها كل من اللجنة العشرية لنزع السلاح واللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ولجنة نزع السلاح. ومع ذلك لا تزال آثار فترة الحرب الباردة باقية في مؤتمر نزع السلاح، وما زال جدول أعمالنا كما كان منذ عقدتين. لذا هناك، في رأيي، حاجة ملحة لجعل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يتمشى مع الحقائق والمتطلبات الحالية للمجتمع الدولي، فضلاً عن أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يسير على نظام المجموعات المثلث، زائداً مجموعة الدولة الواحدة، الذي هو إرث عن عصر ولى ومضى. ينبغي إذن أن نجرد أنفسنا من هذا النظام الذي ينطوي على مفارقة تاريخية. إن تجربتي في مؤتمر نزع السلاح عبر السنتين الماضيتين عززت يقيني بأن "التشابه في الفكر" في كل موضوع يجري النظر فيه، ينبغي أن يكون المعيار الوحيد في تكوين المجموعات.

من الصحيح أن المجتمع الدولي يتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية. والحظر العالمي على الأسلحة النووية وإزالتها تماماً هو الهدف النهائي في سياق نزع السلاح العام الكامل. ومع ذلك يتعين علينا أن نتصرف بواقعية ونحن نسعى إلى هذا الهدف، ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يحل محل التفاوض الثنائي من أجل تخفيض الأسلحة النووية بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية. وبالمثل، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها مصالح وهواجس مشروعة بشأن معرفة ما يدور في التفاوض الثنائي والتحديات المحتملة التي تنطوي عليها. وإني شخصياً أرى أن من الضروري لنا توسيع تصوراتنا إلى أقصى حد للوصول إلى تفاهم ملائم يتيح لمؤتمر نزع السلاح النظر في قضايا نزع السلاح النووي على نحو مركز ومتوازن. وذلك ليس من شأنه المحافظة على الشفافية فحسب وإنما من شأنه أيضاً تعزيز الثقة وخلق مناخ موافق على وجه عام.

وفيما يتعلق ببرنامج عملنا، فسيكون من المستصوب بالتأكيد، ومن المثالي أيضاً، اتخاذ خطوات تدريجية تؤدي إلى البدء في العمل، وإن أمكن في مفاوضات، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية والألغام البرية المضادة للأفراد والشفافية في مسألة التسلح. وإن كانت الحاجة إلى الواقعية ستجبرنا في رأيي على الاكتفاء بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والألغام البرية المضادة للأفراد في هذا المنعطف.

وفي أيامنا، فإن تهريب الأسلحة والبيع غير المشروع للأسلحة، مع موجة إرهاب وحشي أعمى، هي أمور تعرض المجتمع الدولي لأخطار متزايدة. ومن ثم، في رأيي، هناك حاجة إلى عثور المؤتمر على سبل لمعالجة هذه الظاهرة العالمية من جميع جوانبها. وآمل أن يكون بإمكان المؤتمر في المستقبل غير البعيد أن يتناول على نحو محدد القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

إن عملي كممثل في مؤتمر نزع السلاح كان تجربة فريدة ومثمرة بالنسبة لي. ذلك لأن هذا المؤتمر - وأقول ذلك باقتناع - ليس مجرد مؤتمر، وإنما أكثر من ذلك، هو مدرسة للدبلوماسيين من جميع المراتب والكفاءات. وأود أن أشكر جميع زملائي الموقرين لما حظيت به منهم دائماً من صداقة وتعاون. وكان أداؤهم الفائق مصدراً لإلهامي. وأود أن أعرب على وجه خاص للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، عن تقديري وشكري لما قدمه لي ولوفدي من مساعدة بصفة دائمة. وأود أن أضيف أيضاً أنه أسعدني للغاية أن أعمل مرة أخرى مع نائب الأمين العام الموقر، السيد عبد القادر بن اسماعيل، الذي سبق أن عملت معه في نيويورك في السبعينات في اللجنة الأولى وكذلك خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وأشكره على مساعدته الودية وعلى تعاونه. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لأعضاء الأمانة وللمترجمين الفوريين، وأخيراً وليس آخراً أعرب عن شكري للموظفين العاملين معي لإخلاصهم في العمل ولما وفروه من مساعدة.

أقول لكم وداعاً، وأتمنى لكم جميعاً الصحة والسعادة والنجاح المستمر. وأتمنى للمؤتمر كل التوفيق ليرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

هناك حكمة قديمة أود أن أذكرها هنا، وهي تقول، "إنما التوفيق هو متابعة الطريق، وليس هو جهة الوصول". وأنا على ثقة أن المؤتمر سيواصل طريقه.

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل تركيا على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة في هذه المرحلة؟

أود أن أدلي ببعض التعليقات الختامية مع نهاية رئاسة سويسرا للمؤتمر. كما أشرت في بياني الافتتاحي في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، كان هدفي الأول هو المحافظة على القوة الدافعة التي نشأت منذ بداية هذه الدورة فيما يتعلق بتنظيم عمل المؤتمر. ولهذه الغاية بدأت مفاوضات مكثفة بشأن المسائل الرئيسية في جدول أعمالنا، مع استخدام جميع الموارد التي ينطوي عليها حوار متعدد الأطراف، على شكل مشاورات مفتوحة غير رسمية، واتصالات مع المجموعات الإقليمية والوفود التي لها مصالح معينة، والمناقشات الثنائية. وقد أبلغت نتائج هذه المشاورات بصفة غير رسمية لأعضاء المؤتمر ويمكن تلخيصها على النحو التالي.

البند الأول من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، كان في مركز مشاوراتي. وبالرغم من أنه لم يتسن في هذه المرحلة ترجمة الرغبة في الحوار في هذا المجال إلى مقررات محددة، أمكنني أن ألاحظ اتجاهها واعداداً للغاية نحو تحديد أكثر دقة للعقبات التي ما زالت قائمة بيننا وبين اتخاذ مقرر عملي.

البند ٣، "منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي"، شهد تأكيداً غير رسمي للموافقة من حيث المبدأ على تعيين منسق خاص. وجرت مفاوضات مكثفة لتحديد الولاية ذات الصلة، يمكن في رأيي مواصلة في ظل الرئيس التالي.

وأكدت مشاوراتي بشأن البند ٤، "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها"، الاستنتاجات التي توصل إليها سلفي في ملاحظاته الختامية، في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، أي، ظهور اتفاق واسع على إعادة إنشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع. ومن ثم ينبغي مواصلة المشاورات لتحويل هذا الاتفاق الواسع إلى مقرر رسمي.

البند ٦، "البرنامج الشامل لنزع السلاح"، واتسم بصفة رئيسية بمشاورات مكثفة حول مسألة تعيين منسق خاص في مجال الألغام المضادة للأفراد. ولاحظت تضيقاً للاختلافات فيما يتعلق بهذا الموضوع، مما يمثل أساساً متيناً لاستمرار الحوار.

وفيما يتعلق بالبند ٧، "الشفافية في مسألة التسلح"، كان هناك تأييد واسع لتعيين منسق خاص. ومن ناحية أخرى، هناك عدد قليل من المسائل ذات الطبيعة العامة ما زالت في حاجة إلى توضيح قبل البدء في المرحلة الرسمية التالية.

وختاماً، ولاستخدام العبارات التي قلتها في بياني الاستهلاكي في ١٩ شباط/فبراير، لم يستطع المؤتمر أن يتغلب بعد على جميع العقبات وأن يفتح الطريق نحو إنشاء آلية تتيح له أن يبدأ أعماله الموضوعية ومن ناحية أخرى، كان بالإمكان الإبقاء على حوار بناء وتعميقه، بفضل تعاون جميع الوفود التي أيدت هذه العملية التي بدأتها الرئاسة. ومن ثم أود أن أعرب عن شكري لما قدمتموه لي من عون من أجل تحقيق أهداف المؤتمر. وأود أن أشكر على وجه خاص منسقي المجموعات وممثل الصين، السفير باليهاكارا والسفير رودريغيس سيديني من مجموعة الـ ٢١، والسفير آغورنستو من مجموعة أوروبا الشرقية، والسفير أولوسيفيك من المجموعة الغربية والسفير لي. وأعرب أيضاً عن شكري للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ونائبه، السيد عبد القادر بن اسماعيل، وفريقهما بأسره لتفانيهم في توفير المساعدة والمشورة الحكيمة. وأخيراً، أتمنى لخليفتي في منصب رئيس المؤتمر، السيد طاهر الحسامي، من الجمهورية العربية السورية، كل التوفيق خلال ولايته. السفير كامبل، ممثل استراليا، طلب الكلمة.

السيد كامبل (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): يؤسفني أن أقاطع ملاحظاتكم الختامية، سيدي

الرئيس، ولكنني ظننت أنكم ستعلنون رفع الجلسة قبل أن تتاح لي الفرصة على الأقل أن أسأل: أين نحن اليوم فيما يتعلق بالوثائق والمقترحات؟ إذا استعرت القياس الذي استخدمه جاري خلال المناقشات غير الرسمية، فهل سنكون، في الأسبوع القادم في المرحلة الأخيرة من السباق، أو سيكون علينا أن نبدأ من جديد من نقطة البداية؟ إذا كنا سنبدأ من جديد من نقطة البداية، فسأفهم ذلك. وإذا كان علينا أن نبدأ من المرحلة

الأخيرة، فما هي العصا التي نحملها للمرحلة الأخيرة، كنتيجة للمشاورات غير الرسمية التي عقدناها اليوم، والتي أعتقد أنها كانت مفيدة للغاية؟

الرئيس (متحدثاً بالفرنسية): شكراً لممثل استراليا على سؤاله. وردني واضح: لقد عقدنا مشاورات غير رسمية، حضرتموها. لقد حاولت أن أصل بالمؤتمر إلى مقرر؛ ولم يكن ذلك ممكناً بعد في هذه المرحلة، ولكنني بالطبع، كما كنت دائماً، بين يدي المؤتمر فيما يتعلق ببقية الجلسة. وكل شيء يحدث في الأسبوع القادم، بالطبع، سيكون بين يدي خليفتي، ممثل سوريا، ومن ثم من الواضح أن الرئيس الذي ما زال في المنصب ولكن الذي سيكون في الأسبوع الماضي الرئيس الخارج لن يستطيع التحدث فيما يتعلق بهذه النقطة. هذا هو ردي.

هل هناك أي وفد آخر يريد الكلمة؟ ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥